مع الاداب ملت وهو قول مالك في كل عمد القصاص مع الاداب قال أشهب
قلت بالباضعة والسمحاق والملطا ما يجب فيه القصاص فقال ان برأن
على غير عمل فلا عمل فيه في الخطأ وان برأن على عمل فان فيه
الاجتهاد وان كان عمدا كان فيه القصاص وان كان يستطاع
فيه ذلك قلت فالهاشمة جميعها العمد في الراس كانت أو
في الجسد فقال قال مالك اما عظام الجسد فجميعها العمد فيه
الهاشمة الا ما كان نحو ما حول العين وما اشبهه فلا عمد فيه
واما الراس فان لي اسمع من مالك فيه شيئا ولا ارى في هذا عمدا
لانها لا تكون هاشمة في الراس الا وهي منقلة قال محمد والدامغة
التي تبلغ الجوف او حرقفي او السمحاق التي تبلغ الجلد
وحده والباضعة التي تقطع اللحم ولا تفضي الى العظم والملطا
اكبر من الباضعة وهي دون الموضحة وبينها وبين العظم
سمحاق والهاشمة التي تهشم العظم ام باب
يجب من ادعى عليه بقتل او جرح وقال
محمد وفي سماع عيسى القرينين الحسن قال سئل ابن القاسم
عن الرجل يدعي على عليه بدم وبان المدعي بينة غير شاهد الا
الا انهم جماعة يقولون قد كان الامر عندنا ما ليس مستورا
فيجب في هذا ما قال فقال غير العدل لمنزلة من لم
تثبت له بينة بان كان من اهل الريب فلا يجب بقول الا الامر
القليل البوح والبين ونحو ذلك قال محمد معنا هذا
المبسوط لينكشف في امر تعلق عليه أم لا وهي كتاب
ابن حبيب قال مالك ومن الخ بالدم ووقعت التهمة عليه
ولم يتفق عليه من ذلك ما يجب عليه القصاص به ولم يثبت عليه
ضرب مائة ويحبس لسنة ولا أرى عليه الحبس الطويل جدا ما لم
يعجل بالخروج حتى تتبين براءته وذلك عليه السنون الكثيرة

ولقد كان

وقد كان الرجل يجبس في الدم بالخ والشبه والجمال فيحبس حتى ان
اهله ليتحققن له الموت من طول حبسه قال غير مالك وسألت
ابن القاسم عن العبد او الصبي يقول احد هما عند موته قتلني
فلان عمدا الرجل اخر قال ارى ان يسجن فيقول حتى يستبرأ امره
ويكشف عنه ان لم تثبت قبله بينة عليه عما ادعوا العبد فيبينا
واحزة وان كان صبيا حلف على ما ادعوا خمسين يمينا ويبرأ قال
محمد قال مالك وسألت اصبغ عن العبد يجرح جراحا فيقال في فمه
روى اشهب وابن كنانة عن مالك رواية ليست بالبينة
وقول العبد في ذلك مصدق اذا شاهد ولا اخر معه ولا يمين ولا
يمين للسيد ولا قيمة الا اني استحسن في ذلك ان يبرأ المرء
نفسه بخمسين يمينا في الجرحة الخ قال علي بن زياد ان نكل سجن
حتى يستبرئ امره ولا اظن به لكونه عن اليمين لانها يجب عليه
وجوبا اهلها قال عبد الملك وسمعت مطرفا يقول في الرجل يدعي
على الرجل انه نخع او ضربه ضربا يخاف انه يخلف منه ما يتهم
وقد قربته او يكون الجريح بحال يخاف عليه فيه الموت وذلك أن
الرجل يكون عدوا للرجل فيدعو عدوه عداوته والحرص على عقوبته
بالسجن ولا السلطان ان يقطع في راسه ويقول فلان به لموجب
بزلك عليه السجن والعرة فرايته الا يوخذ في هذا بقول المدعي
اذا كانت العداوة والشحناء قد عرفت بينهما حتى يأتي
لينشهد والجرح قوي وامر لا نفع فيه للشهد ولا التهمة قال
عبد الملك وسمعت ابن الماجشون يقول ذلك والعلة يرى ذلك
اصبغ ابن الجرح واستحسنه ورد ان يعمل به اصبغ باب
ما تكون فيه القسامة وما لا تكون
قال سحنون قلت لابن القاسم بان شهد شاهد
واحد على جراح عمد او خطأ أتكون القسامة مع شهادة

Copyright Reading Seminary University 1953

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)